



ورقة بحثية

## بين اللا مركزية والذئاب المنفردة: كيف أعاد الإرهاب تشكيل نفسه في عام 2025؟

10-1-2026

شهد عام 2025 تحولات أمنية عميقة في مسار الظاهرة الإرهابية، مدفوعة بتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، مع تراجع نسبي في القدرة العملياتية للتنظيمات التقليدية مثل داعش والقاعدة، مقابل صعود أنماط تطرف أكثر مرونة ولا مركزية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وشبكات التمويل غير التقليدية.

### الملامح الرئيسية للمشهد الإرهابي:

- توظيف القضايا الإقليمية والدولية: استغلت التنظيمات الصراعات في غزة والسودان والتوترات الدولية لإحياء خطاب المظلومية؛ مما زاد من هجمات الذئاب المنفردة التي شكلت 93% من الهجمات القاتلة في السنوات الخمس الأخيرة.
- اللامركزية التنظيمية: أصبحت الخلايا الصغيرة (3-10 أفراد) النمط السائد؛ الأمر الذي يمنح هذه التنظيمات قدرة أعلى على الاستمرار وتنفيذ أهدافها، مع تفاذي الأدوات والأساليب التقليدية التي تعتمد على الأجهزة الأمنية العالمية في كشف وإحباط العمليات الإرهابية.
- انتقال مركز الثقل إلى أفريقيا: أصبحت القارة الأفريقية البؤرة الرئيسة للنشاط الإرهابي، مع هيمنة جماعات مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وولاية داعش في الساحل، مستفيدة من الفراغ الأمني الناجم عن الانسحابات الدولية لتوسيع نفوذها وتنفيذ عمليات عابرة للحدود.
- صعود التطرف القومي-الديني: شهدت عدة مناطق تصاعدًا في العنف القائم على الدين والقومية، أبرزها هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين في الضفة الغربية، والتطرف الهندوسي في الهند، والتمييز ضد الإيجور في الصين، والروهينجا في ميانمار.
- تحول المقاربة الغربية تجاه الإخوان: شهد عام 2025 تصعيدًا غربيًا في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، باعتبارها مصدرًا أيديولوجيًا للتطرف. فعلى الصعيد الأمريكي، أصدر الرئيس ترامب في نوفمبر 2025 أمرًا تنفيذيًا لتصنيف فروع الإخوان في مصر ولبنان والأردن كمنظمات إرهابية، وتجميد أصولها ومنع

أي دعم مالي لها. وعلى الصعيد الأوروبي، قامت فرنسا وألمانيا بحل كيانات مرتبطة بالإخوان، وتجميد أموالها، وتشديد الرقابة على نشاطاتها، في خطوة تهدف إلى الحد من انتشار خطاب التطرف المرتبط بها.

## التحويلات التكتيكية:

- التقنيات الناشئة: شهد عام 2025 تصاعدًا ملحوظًا في توظيف التقنيات الناشئة داخل السياق الإرهابي، ولا سيما استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات الدعاية، والتجنيد، ودعم مراحل التخطيط العملي، كما عكسته حوادث نيو أورلينز ولاس فيغاس. وبالتوازي، برزت الطباعة ثلاثية الأبعاد كأداة متنامية في تصنيع الأسلحة غير القابلة للتتبع، وهو ما تجلّى في قضايا متطرفين نازيين في إنجلترا خلال مايو 2025، إلى جانب توسع استخدام المسيرات التجارية المعدلة لأغراض استطلاعية وهجومية.
- العمليات منخفضة التكلفة: تزايد الاعتماد على أنماط العنف منخفضة الكلفة وسهلة التنفيذ، مثل الهجمات بالسكاكين، وعمليات الدهس، واستخدام العبوات البدائية، مع قدرة عالية على الانتشار الجغرافي السريع. ويعكس هذا النمط تفضيل الفاعلين الأفراد والخلايا الصغيرة لأساليب لا تتطلب بنية تنظيمية أو لوجستية معقدة، بما يعزز من صعوبة الرصد والاستباق الأمني.

## تمويل الإرهاب:

- نماذج تمويل لامركزية ومتنوعة: الجمع بين الجريمة المنظمة، السيطرة على الموارد الطبيعية، والقنوات الرقمية الحديثة لتجاوز القيود الأمنية والرقابية.
  - الاعتماد على القنوات الرقمية والأصول الافتراضية: توسع استخدام العملات الرقمية والمنصات غير التقليدية لتسريع نقل الأموال وتخزينها؛ وهو ما يسبب صعوبة تعقبها بسهولة.
- في ضوء التحويلات التكنولوجية واللامركزية التنظيمية والمالية، واستمرار انتشار التطرف القومي والديني، تبقى التنظيمات الإرهابية قادرة على تطوير أدوات جديدة للتجنيد والتمويل وتنفيذ العمليات؛ مما يفرض على المجتمع الدولي تكثيف التعاون وتبني استراتيجيات متكاملة تجمع بين الأمن والتنمية ومكافحة التطرف الرقمي، لضمان الحد من تأثير هذه التهديدات وتعزيز الاستقرار العالمي.

شهد عام 2025 تحولات أمنية عميقة في مسار الظاهرة الإرهابية، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، وما رافقها من تغير جوهري في طبيعة التهديدات العابرة للحدود. فعلى الرغم من التراجع النسبي في القدرة العملية للتنظيمات التقليدية مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة، فإن المشهد الراهن يكشف عن صعود أنماط جديدة من التطرف تتسم بقدر أعلى من المرونة واللامركزية، وبعتماد متزايد على التكنولوجيا المتقدمة، وشبكات التمويل غير التقليدية.

وتسعى هذه الورقة إلى تقديم تقييم شامل لحالة الإرهاب خلال عام 2025، من خلال تتبع الاتجاهات العامة، وتحليل التحولات التنظيمية والتكتيكية، وتقدير مستويات المخاطر على المستويين الإقليمي والدولي، وصولاً إلى استشراف المسارات المحتملة التي قد تتخذها الظاهرة خلال السنوات المقبلة في ظل البيئة الأمنية المتغيرة.

تنطلق الدراسة من مفهوم إجرائي للإرهاب، لا يختزله في كونه استخدام العنف من قبل تنظيمات دينية ذات مرجعية أيديولوجية محددة، وإنما تتناوله بوصفه نمطاً من العنف المنظم الذي تمارسه فواعل مختلفة في المسرح الدولي بهدف تحقيق غايات سياسية. وضمن هذا الإطار، تتناول الدراسة حالات متنوعة في مرجعياتها ودوافعها، وتشمل أنماطاً دينية، وقومية، وعرقية، واستيطانية، إلى جانب أنماط مختلطة ومركبة تتداخل فيها بعض الأبعاد والدوافع المختلفة.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

# أولاً:

## الملامح العامة للمشهد الإرهابي في 2025

المركز المصري  
لتفكير والدراسات الاستراتيجية  
ECSS

### الملامح الرئيسية للمشهد الإرهابي 2025

#### صعود التطرف القومي-الديني:

- هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين في الضفة الغربية
- التطرف الهندوسي في الهند
- القمع الممنهج للأقليات في الصين وميانمار

#### توظيف القضايا الإقليمية والدولية:

- استغلال الصراعات الكبرى (غزة - السودان) لتجديد الشرعية الأيديولوجية واستقطاب الأعضاء.
- توظيف حالة الاستقطاب الدولي والانتخابات الغربية في الخطاب التعبوي.

#### تحول المقاربة الغربية تجاه جماعة الإخوان المسلمين:

- تصعيد قانوني وأمني ضد شبكات الإخوان المسلمين
- أمر تنفيذي من الرئيس ترامب بتصنيف بعض فروع الجماعة كمنظمات إرهابية
- حل المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية (IESH)، المرتبط بالإخوان في فرنسا

#### التحول نحو اللامركزية التنظيمية:

- تراجع البنى الهرمية التقليدية.
- انتشار الخلايا الصغيرة (3-10 أفراد).
- تصاعد العمليات منخفضة التكلفة وصعبة التنبؤ.

#### انتقال مركز الثقل إلى إفريقيا:

- تصدرت القارة الإفريقية خريطة النشاط الإرهابي العالمي.
- استغلال هشاشة الدولة والفرغات الأمنية.
- بؤر رئيسية للتنظيمات الإرهابية في (الساحل - القرن الإفريقي - حوض بحيرة تشاد).



ecsstudies  
ecss.com.eg

شهد المشهد الإرهاب العالمي خلال عام 2025 تطورات كبيرة لم تقتصر على أنماط العنف أو خرائط الانتشار الجغرافي، بل امتدت إلى طبيعة الخطاب، وأدوات التعبئة، وتفاعل التنظيمات الإرهابية والمتطرفة مع المتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية. يناقش هذا القسم أبرز ملامح المشهد الإرهابي في عام 2025، كتوظيفها للأحداث الإقليمية والدولية لخدمة أهدافها، وتحولها نحو نماذج تنظيمية أكثر مرونة ولا مركزية، إلى جانب انتقال مركز الثقل الجغرافي للإرهاب نحو أفريقيا، وصعود أنماط موازية من التطرف القومي والديني، فضلاً عن التحول الملحوظ في المقاربة الغربية تجاه جماعة الإخوان المسلمين. وفيما يلي أبرز هذه التطورات:

## 1 - القضايا الإقليمية والدولية كأداة للتعبئة والعودة للمشهد السياسي:

شهد عام 2025 تصاعداً ملحوظاً في اعتماد التنظيمات الإرهابية على توظيف القضايا الإقليمية والدولية في حملات التعبئة والتجنيد، بهدف إعادة بناء حضورها السياسي وتعويض التراجع الكبير في قدراتها العسكرية والتنظيمية. وقد استفادت هذه التنظيمات من الانتشار الواسع لوسائل الإعلام الرقمي، ومن اتساع حالة الاستقطاب الجيوسياسي، لإنتاج سرديات جديدة تُعيد من خلالها شرعية خطابها. ويعكس هذا التوجه إدراك التنظيمات لأهمية البيئة الدولية في إعادة صياغة خطابها واستعادة قدرتها على التجنيد. وفيما يلي أبرز الاستراتيجيات التي اعتمدها التنظيمات الإرهابية في تحقيق هذه الأهداف:

**توظيف الصراعات الإقليمية لتجديد الشرعية الأيديولوجية:** اعتمدت التنظيمات الإرهابية خلال 2025 على الصراعات الإقليمية باعتبارها مصادر مركزية لإعادة إنتاج خطاب الشرعية. وقد شكلت الحرب على غزة 2023 والحرب السودانية بينئتين مثاليتين لإحياء خطاب «المظلومية الإسلامية» و«الدفاع عن الأمة»؛ حيث كثفت التنظيمات الإرهابية توظيف صور الدمار وضحايا القصف في خطاب تعبوي يستهدف المتعاطفين مع أفكار هذه التنظيمات وبخاصة الشباب.

وفي هذا السياق، قدمت هذه التنظيمات الصراع في غزة باعتباره دليلاً على المؤامرة الغربية على الإسلام ودعوا الأفراد للتحرك الفردي أو تنفيذ ما يعرف بهجمات الذئاب المنفردة؛ وهو ما أسهم في زيادة نشاط الهجمات الفردية أو الخلايا الصغيرة حول العالم؛ فقد برزت هجمات الذئاب المنفردة كالنمط الأكثر شيوعاً؛ إذ شكلت 93% من الهجمات الإرهابية القاتلة خلال السنوات الخمس الماضية، وفقاً لبيانات مؤشر

الإرهاب<sup>1</sup>، ورغم أن هذه البيانات قد تنطوي على بعض التحيزات المنهجية، مثل التركيز على دول محددة وإغفال أخرى، أو الاعتماد على مصادر إعلامية دولية يغلب عليها الطابع الغربي والناطقة بالإنجليزية؛ مما قد يؤدي إلى تحيزات ضمنية في تصنيف الحوادث وتفسير سياقاتها السياسية، إلا أن المؤشرات لا تزال تعكس اتجاهًا واضحًا لدى المنظمات الإرهابية نحو تشجيع العمل اللامركزي وتبني الهجمات منخفضة التكلفة، في ظل الضغوط الأمنية المتزايدة وتراجع قدرتها على تنفيذ عمليات مركزية واسعة النطاق.

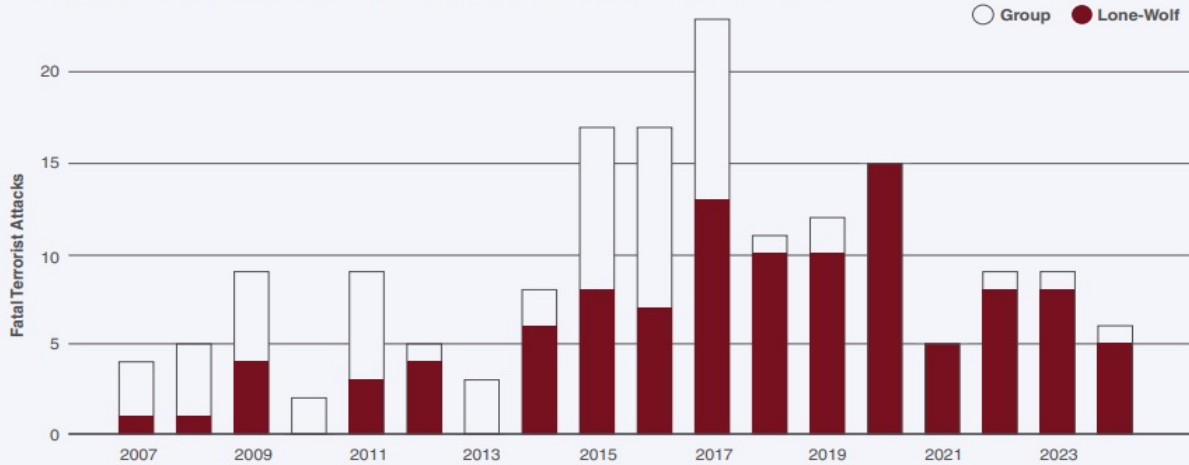
ومن أحدث الأمثلة على هجمات الذئاب المنفردة المدفوعة بالصراعات الإقليمية والدولية، الحادثة التي وقعت في ديسمبر 2025 واستهدفت تجمعًا يهوديًا في مدينة سيدني، وأسفرت عن سقوط ما لا يقل عن 15 قتيلًا وعدد من المصابين، والتي أشارت وسائل إعلام وتقارير أمنية إلى أن منفذ الهجوم تأثر بدعاية متطرفة مستوحاة من داعش، استغلت الانتهاكات الإسرائيلية في غزة كذريعة للتحريض على العنف.

وعلى الجانب الآخر، يواكب هذا التصعيد ازديادًا موازيًا في مظاهر الإسلاموفوبيا داخل المجتمعات الغربية؛ مما يعمق دوائر الاستقطاب المجتمعي ويقوض التماسك الاجتماعي، ويبرز الحاجة إلى مقاربات شاملة لا تقتصر على المعالجة الأمنية، بل تمتد إلى مواجهة خطاب التحريض والتطرف بكافة أشكاله، سواء الصادر عن جماعات إرهابية أو المتجسد في ردود الفعل المعادية للمسلمين<sup>2</sup>.

### هجمات الذئاب المنفردة في الأعوام الأخيرة<sup>3</sup>

#### Fatal lone wolf terrorist attacks as a percentage of total attacks in the West, 2014–2024

The majority of fatal terrorist attacks in the West since 2017 have been lone wolf attacks.



وفي القارة الأفريقية، تستغل الفروع الإقليمية للقاعدة هشاشة الدولة وضعف البنية الأمنية لتقديم نفسها كفاعل يوفر الحماية والموارد في بعض المناطق الهشة والريفية. أما في جنوب ووسط آسيا تعيد الفروع التابعة لداعش والقاعدة استثمار التوترات بين باكستان وأفغانستان، وبين باكستان والهند، لتأكيد دورها في حماية المجتمعات السنية وإعادة بناء شرعية محلية. ويؤكد هذا الاتجاه أن التنظيمات الإرهابية أصبحت تتعامل مع الصراعات الإقليمية ليس فقط كمصدر للعبئة، بل أيضاً كفرصة لإعادة التموضع السياسي والعملي<sup>4</sup>.

**استثمار القضايا الدولية الكبرى في خلق تعبئة عابرة للحدود:** إلى جانب استغلال القضايا الإقليمية، تعمل التنظيمات الإرهابية على تسييس التطورات الدولية الكبرى وتحويلها إلى أدوات تعبئة تتجاوز الحدود الوطنية. فقد أسهم تصاعد الخطابات المعادية للمهاجرين والمسلمين - خاصة في سياق الانتخابات الأوروبية - في خلق بيئة استقطاب تستغلها الجماعات الجهادية واليمين المتطرف على حد سواء؛ فبينما يعزز اليمين سرديّة التهديد الثقافي، تعيد التنظيمات الجهادية إنتاج خطاب المظلومية والاضطهاد لاستقطاب الشباب المسلمين عبر المنصات الرقمية<sup>5</sup>.

وفي آسيا، يقدم تنظيم داعش التنافس بين الولايات المتحدة والصين كعامل مؤثر قد ينتج عنه فراغات أمنية جديدة في آسيا الوسطى؛ مما يوفر - وفقاً لخطابه الدعائي - فرصاً مستقبلية لإعادة الانتشار والتمدد. وتعكس هذه الاتجاهات قدرة التنظيمات الإرهابية على توظيف التحولات الدولية الكبرى كمنصات دعائية تعزز انتشار خطابها وتتجاوز من خلالها القيود الجغرافية التقليدية.

**استغلال التنافس الدولي لإعادة التموضع:** أدى التنافس بين القوى الدولية وانشغالها بملفات كبرى - مثل الحرب في أوكرانيا وغزة والصراع في البحر الأحمر - إلى خلق فراغات أمنية أتاحت للتنظيمات الإرهابية فرصة لإعادة التموضع. فقد أسهم الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل في خلق بيئة أمنية هشة سمحت لتنظيمي داعش والقاعدة بتوسيع نطاق نشاطهما، مع ترويج لخطاب يصور الانسحاب على أنه هزيمة للغرب وانتصار للمجاهدين.

وفي القرن الأفريقي، تراجع الاهتمام الدولي بملف حركة الشباب نتيجة انشغال القوى الكبرى بملفات أخرى؛ مما أتاح للحركة هامشاً أوسع للتحرك داخل الصومال والمناطق الحدودية. ويعزز هذا الاتجاه قدرة التنظيمات على قراءة التحولات الدولية واستغلالها لإعادة بناء شبكاتها العملية والاقتصادية<sup>6</sup>.

وبالتوازي مع استغلال التطورات الإقليمية والدولية، عملت التنظيمات الإرهابية على تكامل الأحداث العالمية مع حملات دعائية رقمية مستهدفة؛ فقد استخدمت القاعدة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء في اليمن لتأليب السكان ضد الحكومة والتحالف الإقليمي، مقدمة نفسها كبديل قادر على توفير الاحتياجات الأساسية في بعض المناطق النائية. وفي أوروبا، استغل تنظيم داعش الجدل السياسي حول الإسلاموفوبيا خلال الانتخابات الأوروبية لخلق شعور بالاغتراب لدى الشباب المسلمين؛ مما عزز انتشار خطاب التطرف الرقمي. كما استخدمت داعش في غرب أفريقيا الكوارث الطبيعية المتكررة وخاصة الفيضانات في نيجيريا، لبناء شرعية خدمتية عبر توزيع مساعدات غذائية، مستغلة غياب الدولة لتوسيع شعبيتها.

## 2 - التحول نحو اللامركزية:

شهد عام 2025 تسارعًا ملحوظًا في اعتماد اللامركزية بوصفها النمط التنظيمي الأكثر شيوعًا بين التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، -وهو نمط بدأت ملامحه في التبلور في الأعوام القليلة الماضية-، فقد تراجعت البنى الهرمية التقليدية لصالح شبكات مرنة تقوم على خلايا صغيرة تعمل باستقلال شبه كامل. وتتكون هذه الخلايا من ثلاثة إلى عشرة أفراد، تجمعهم مرجعية أيديولوجية واحدة، لكنها تفتقر إلى مركز قيادة ثابت يمكن تتبعه أو استهدافه؛ الأمر الذي يمنح هذه التنظيمات قدرة أعلى على الاستمرار وتنفيذ أهدافها، مع تفادي الأدوات والأساليب التقليدية التي تعتمد على الأجهزة الأمنية العالمية في كشف وإحباط العمليات الإرهابية<sup>7</sup>. وقد أسهمت ثلاثة عوامل متداخلة في هذا التحول:

**الضغوط الأمنية والاستخباراتية وتفكك البنى المركزية:** أدت الحملات الأمنية والاستخباراتية المتواصلة خلال الأعوام الأخيرة إلى تفكيك الهياكل المركزية للتنظيمات الكبرى، والتي فقدت قدرتها على إدارة عملياتها عبر مركز قيادة موحد. وهو ما أدى إلى التحول نحو اللامركزية؛ حيث أعادت التنظيمات التمركز في نطاقات جغرافية ضيقة عبر خلايا محلية صغيرة لا تربطها بالقيادة سوى خطوط اتصال محدودة أو ظرفية<sup>8</sup>.

**تشتت ساحات الصراع وانهيار نموذج الملاذ الآمن:** لم تعد التنظيمات الإرهابية تمتلك سيطرة جغرافية أو ما يمكن أن تعتبره ملاذًا آمنًا لها تصلح لأن تكون عاصمة بديلة -كما كانت الرقة أو الموصل بالنسبة لداعش سابقًا- بل انتشرت التنظيمات في شكل مجموعات متفرقة تعمل داخل بيئات ضعيفة مثل الساحل الأفريقي،

وأفغانستان، وأجزاء من الشرق الأوسط. ويعود هذا الانتشار إلى أسباب كتدهور الحكم المحلي، والانكماش الاقتصادي، وغياب الخدمات، وانتشار المحتوى المتطرف عبر الإنترنت؛ مما يسمح للتنظيمات بإعادة إنتاج وجودها دون الحاجة إلى مركز ثقل جغرافي.

**التطور التقني في أدوات الاتصال المشفرة واللا مركزية:** وصلت أدوات الاتصال المشفرة إلى مستوى يسمح للخلايا الصغيرة بالاستمرار والتنسيق دون الاعتماد على بنية اتصالية مركزية يمكن اختراقها، فقد أتاحت المنصات اللا مركزية مساحة للتواصل تساعد على العمل المستقل وتخفف من احتمالات الرصد.

وتشير التقارير الأمنية إلى أن التنظيمات أصبحت تستفيد من أنواع مختلفة من تطبيقات الاتصال المشفرة، سواء تلك القائمة على الاتصال غير المتصل بالإنترنت في البيئات الخاضعة للرقابة، أو تلك التي تعتمد على بروتوكولات تسمح بإنشاء غرف موزعة يصعب إغلاقها بالكامل، كما أسهمت التحديثات التقنية المستمرة في تعزيز قدرات الخصوصية؛ مما وفر بنية اتصالية تدعم استمرار نموذج الخلايا الصغيرة دون الحاجة إلى تنظيم هرمي<sup>9</sup>.

أنتج هذا التحول نحو اللا مركزية نمطًا من العمليات منخفضة التكلفة وأسرع في الانتشار، مثل عمليات الطعن والدهس وإطلاق النار الفردي أو التفجيرات البدائية. وعلى الرغم من تواضع هذه الهجمات من حيث الحجم، فإن انتشارها الجغرافي السريع وصعوبة التنبؤ بها جعلها أكثر تعقيدًا من الناحية الأمنية. فقد شهدت دول الغرب ارتفاعًا ملحوظًا في الهجمات المستوحاة من داعش، في حين برزت ولاية خراسان التابعة لداعش كأحد أكثر الفروع نشاطًا وعدوانية بفضل اعتماده نموذج الخلايا المستقلة وتوسيع أدوات الاستقطاب الرقمي.

### 3 - انتقال مركز الثقل إلى أفريقيا:

تحوّلت بؤرة النشاط الإرهابي نحو القارة الأفريقية، التي أصبحت تتصدر المناطق الأكثر تعرضًا للهجمات، مع تركيز نشاط التنظيمات في أربع مناطق رئيسية: الساحل، وحوض بحيرة تشاد، والقرن الأفريقي، وشمال موزمبيق. وتُعد منطقة الساحل الأفريقي أكثر المناطق تضررًا من حيث كثافة الهجمات الإرهابية واستمراريتها؛ إذ تشير بيانات مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2025 إلى أن المنطقة استحوذت على أكثر من 51% من إجمالي الوفيات الناجمة عن الإرهاب عالميًا في عام 2024، مقارنةً بنحو 48% في عام 2023<sup>10</sup>.

أما نيجيريا وحوض بحيرة تشاد، فيتميزان بنمط مختلف من النشاط الإرهابي؛ حيث يظل الإرهاب مرتبطًا ببؤرة جغرافية شبه ثابتة، تستفيد منها تنظيمات مثل بوكو حرام وولاية داعش غرب أفريقيا، ويُرجع استمرار النشاط هناك بقدره هذه التنظيمات على استغلال المظالم المحلية لتعزيز نفوذها<sup>11</sup>، ومع تفشي مشكلات الفقر والبطالة وضعف الخدمات خاصة في نطاق بحيرة تشاد أصبح هناك مجال واسع لاستقطاب السكان المحليين وتجنيد مقاتلين منهم، والاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي والتهريب عبر البحيرة؛ مما منحها قدرًا من الاستدامة العملية مقارنة ببؤر إرهابية أخرى<sup>12</sup>.

وفي منطقة القرن الأفريقي، يعكس النشاط الإرهابي تداخلًا مباشرًا بين السياق المحلي والإقليمي والدولي، وخاصة في الصومال - نظرًا للأهمية الجغرافية للمنطقة -؛ حيث تمثل حركة الشباب نموذجًا لتنظيم لا يقتصر هدفه على السيطرة المحلية، بل يسعى لتعطيل شبكات التجارة الإقليمية واستهداف المصالح الدولية، مستفيدًا من موقع الصومال الاستراتيجي على طرق الملاحة العالمية، وهو ما يفسر تركيزه على الهجمات عالية التأثير بدلًا من الكم العدي للهجمات.

أما في الجنوب الأفريقي وخاصة موزمبيق، يظهر نمط مغاير نسبيًا؛ إذ يرتبط تصاعد الإرهاب هناك بعوامل اقتصادية واستثمارية بالأساس؛ حيث شكلت مشروعات الغاز الطبيعي الضخمة محفزًا رئيسيًا لنشاط التنظيمات الإرهابية في المنطقة، سواء عبر استهداف المنشآت أو توظيف التهميش الاجتماعي والاقتصادي في عمليات التجنيد<sup>13</sup>.

وفي هذا السياق، تبرز ثلاثة تنظيمات رئيسية كمحركات الإرهاب في أفريقيا عام 2025؛ حيث جمعت بين القدرة العسكرية والدعاية الأيديولوجية لتعزيز نفوذها الإقليمي، وهم:

**ولاية داعش في الساحل:** أعاد التنظيم ترتيب صفوفه بعد 2022 وبرز كأحد أكثر الفاعلين عدوانية، خاصة في المناطق الحدودية بين النيجر ونيجيريا. يقدر عدد مقاتليها بين 2000 و3000 مقاتل ويعملون في حوض بحيرة تشاد، وتعتمد على تكتيكات متقدمة تشمل الطائرات المسيرة للاستطلاع والعبوات الناسفة، ويركز على السيطرة على الممرات التجارية ومناجم التعدين. وأصبح يشكل قناة مالية مهمة لداعش عالميًا عبر الابتزاز والتهريب<sup>14</sup>.

جماعة نصرة الإسلام والمسلمين: ذراع تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي والفاعل الأكثر دموية في الساحل؛ إذ يتحمل مسؤولية 83% من الوفيات في المنطقة. ونفذت الجماعة في بوركينا فاسو وحدها 280 هجومًا خلال 2025 -ضعف عام 2024-. وتملك الجماعة قوة قتالية تتراوح بين 6,000 و7,000 مقاتل، مستفيدة من الفراغ الأمني لفرض حظر على الوقود والتحكم في الطرق الحيوية<sup>15</sup>.

حركة الشباب الصومالية: التابعة أيضًا للقاعدة والتي حافظت على حضورها القوي في جنوب ووسط الصومال، ونفذت هجومًا كبيرًا في أبريل 2025 أعاد لها السيطرة على مناطق في ميدل شيبيلي لم تستطع الحركة أن تدخلها منذ 2022. وقد وسعت الحركة تجنيد المقاتلين الأجانب، خاصة من إثيوبيا وكينيا، وأصبحت تهديدًا عابر الحدود من خلال تحالفات مع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب<sup>16</sup>.

**وقد أسهمت مجموعة من العوامل في هذا التمدد لهذه التنظيمات، ومن أبرزها:**

- فراغ القوة الناتج عن انسحاب القوات الدولية، والذي أسهم في توفير بيئة توسعية غير مسبوقة للتنظيمات الإرهابية في الساحل وغرب أفريقيا. فمع خروج فرنسا من مالي عام 2023، وإنهاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، وتراجع فاعلية قوة الساحل (G5)، اتسعت المساحات غير الخاضعة للسيطرة الحكومية. وفي عام 2025، زاد انسحاب النيجر من قوة المهام المشتركة متعددة الجنسيات، إلى جانب تهديد تشاد بالخطوة نفسها، من تفاقم هذا المأزق الأمني.
- وتزامن ذلك مع موجة الانقلابات التي شهدتها المنطقة منذ 2020، والتي أضعفت شرعية الأنظمة الحاكمة وأدت إلى تراجع قدرتها على فرض السيادة على أراضيها؛ إذ لا تسيطر جيوش مالي وبوركينا فاسو والنيجر اليوم على أكثر من 40% من أراضي الدول الثلاث. وفي نيجيريا، أدى الانهيار الأمني المستمر في الشمال الشرقي إلى تمكين التنظيمات الإرهابية من السيطرة على الغابات والممرات الحدودية، مستفيدة من النزاعات القبلية العميقة والفقر.
- هشاشة الدولة، وتفكك منظومات الحكم المحلي، واتساع الرقعة الجغرافية غير الخاضعة للسيطرة الحكومية، وهو ما عمق من حالة الفراغ الأمني، الذي استغلته التنظيمات الجهادية لإعادة الانتشار وبناء شبكات عمليات عابرة للحدود؛ مما حول الإقليم إلى مسرح عمليات مفتوح يتميز بارتفاع وتيرة

العنف وطول أمده. وقد ترتب على ذلك إجلاء مجتمعات محلية بأكملها، وتهجير ملايين السكان، في سياق يعكس التحول المتزايد للإرهاب من نشاط عابر إلى عامل بنيوي مُزعزع للاستقرار الإقليمي طويل الأمد<sup>17</sup>.

• بروز جماعات محلية مسلحة لجأت إلى التسلح دفاعًا عن مجتمعاتها؛ مما خلق دوامة من العنف والصراع على الموارد - كما في الصدامات بين مجموعتي الموسى والفلولاني في بوركينافاسو-. وقد ساعد هذا التفكك الاجتماعي على توسيع نفوذ التنظيمات الجهادية، خاصة داعش وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التي استغلت هشاشة المشهد للاستقطاب المكثف وتصعيد الهجمات<sup>18</sup>.

#### 4 - صعود التطرف القومي والديني:

شهد عام 2025 تصاعدًا ملحوظًا في أنماط التطرف القومي ذات الطابع الديني، والتي أصبحت أحد المحركات الرئيسية للعنف السياسي في عدد من المناطق، كجنوب آسيا والأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعكس هذا الاتجاه تحول العنف من كونه حكرًا على التنظيمات الإرهابية التقليدية إلى ممارسات عنف منظم تنفذها حركات قومية-دينية تحظى، في بعض الحالات، بدعم سياسي أو تسامح اجتماعي، رغم انطباق معايير الإرهاب السياسي على سلوكها.

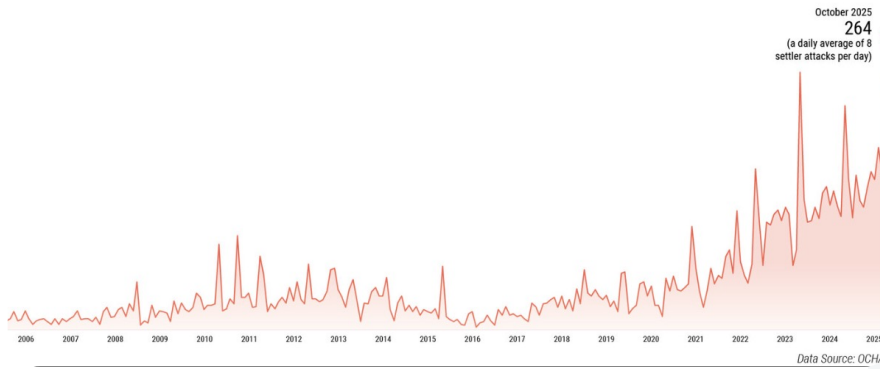
الإرهاب الصهيوني: بالتزامن مع الانتهاكات الواسعة التي ارتكبتها إسرائيل في حربها على غزة، شهدت الضفة الغربية منذ عام 2023 تصاعدًا منهجيًا في الهجمات الإرهابية التي ينفذها المستوطنون المتطرفون، في مسار بلغ ذروته خلال عامي 2024 و2025. فوفقًا لبيانات وكالة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، سجّل عام 2023 أكثر من 1,200 هجوم نفذه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، بزيادة تُقدَّر بنحو 40% مقارنة بعام 2022، مع تسارع ملحوظ بعد أكتوبر 2023. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال عام 2024، ليبلغ في عام 2025 مستوى غير مسبوق؛ حيث وثقت OCHA أكثر من 1,680 حادثة عنف طوال العام، بمتوسط يقارب خمس هجمات يوميًا، وأسفر ذلك عن أكثر من 1,000 إصابة فلسطينية<sup>19</sup>. وتعكس هذه الأرقام استمرار التصعيد بشكل متواصل وتوسع نطاقه على مدار السنوات الأخيرة<sup>20</sup>.

وتشمل هذه الهجمات حرق المنازل والمركبات، تدمير المحاصيل الزراعية، الاعتداءات المسلحة على المدنيين، وفرض التهجير القسري. وغالبًا ما تُنسب هذه الأعمال إلى مجموعات أيديولوجية متطرفة مثل «شباب التلال»، التي تعتبر نفسها مستوطنين أصليين، وتتبنى خطابًا دينيًا وقوميًا يبرر العنف. كما أن غض القوات الإسرائيلية النظر عن هذه الاعتداءات يسهم في توسع نطاقها وتكريسها على الأرض.

ويتعزز هذا النمط العنيف في ظل مناخٍ راسخٍ من الإفلات من العقاب؛ إذ تُظهر بيانات منظمة يش دين أن 93% من التحقيقات في جرائم المستوطنين بين عامي 2005 و2024 أُغلقت دون توجيه لوائح اتهام، وهو ما أسهم في تحويل العنف من ظاهرة هامشية إلى أداة منظمة لفرض وقائع ميدانية بالقوة منذ 2023 وحتى اليوم.

### صورة توضح ارتفاع اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية حتى أكتوبر 2025

#### ISRAELI SETTLER ATTACKS RESULTING IN CASUALTIES OR PROPERTY DAMAGE January 2006 – October 2025



التطرف الهندوسي في الهند (الهندوتفا): أصبح التطرف الهندوسي في الهند خلال 2025 مثالاً واضحاً على الاندماج بين القومية والدين، مدعوماً بخطاب حزب «بهاراتيا جاناتا» الذي يستخدم السياق الانتخابي لتأجيج الكراهية ضد الأقليات المسلمين والمسيحيين، فقد وثقت المنظمات الحقوقية خلال الربع الأول من عام 2025 ما لا يقل عن خمس حالات قتل لمسلمين في هجمات نفذتها مجموعات قومية هندوسية، إضافة إلى عشرات الاعتداءات الجماعية التي شملت إحراق ممتلكات ومساجد، في ولايات مثل أوتار براديش وماهاراشترا. وأكدت أن عديداً من هذه الهجمات وقعت في سياق تعبئة قومية-دينية، مع ضعف واضح في المحاسبة القانونية للمتورطين؛ مما أسهم في تطبيع العنف ضد الأقليات<sup>21</sup>.

وقد أوجع هذه التوترات، استخدام قادة من حزب بهاراتيا جانانا، مصطلح جوسباتيا (المتسللون) للإشارة إلى المسلمين، بما يعزز وصمهم كتهديد ديموجرافي واقتصادي، وهو خطاب لعب دوراً مركزياً في تعبئة الجماهير في عدة ولايات<sup>22</sup>، وقد رافق ذلك حالة من التضييق المؤسسي والتشريعي؛ حيث تم تمرير تعديل قانون الوقف في أبريل 2025، الذي أثار مخاوف واسعة من التضييق المؤسسي على المسلمين<sup>23</sup>. وسجلت المنظمات الحقوقية استمرار الارتفاع في جرائم الكراهية خلال 2025، بما في ذلك الاعتداءات على الكنائس في تشهاتيسجار وماديا براديش، كما تم تسجيل 113 جريمة ضد الداليت، و334 اعتداءً على المسيحيين، إلى جانب استمرار حالات الإعدام خارج القانون (اللينشينج) التي تستهدف المسلمين، وممارسات هدم المنازل بالجرافات في عدد من الولايات، فضلاً عن سجن مئات النشطاء والصحفيين والمعارضين<sup>24</sup>.

وفي الصين، استمرت أوضاع الإيجور وغيرهم من الأقليات المسلمة خلال عام 2025 في التدهور، في ظل ما وُصف بأنه نمط ممنهج من التضييق والاضطهاد متعدد الأبعاد. وشملت هذه السياسات فرض قيود صارمة على الممارسات الدينية والثقافية، وتعزيز الرقابة الأمنية، إلى جانب استمرار برامج «إعادة التأهيل» و«التدريب المهني» التي تُنفَّذ في إطار أمني مشدد. وقد وثقت تقارير حقوقية وإعلامية عدة صدرت خلال عام 2025 استمرار هذه الانتهاكات دون مؤشرات على تراجعها.

ففي شهر مايو، كشفت تحقيقات مشتركة أجرتها منظمات مجتمع مدني عن استمرار عمليات النقل القسري لعمال من الإيجور من إقليم شينجيانغ إلى مناطق صناعية بعيدة داخل الصين؛ حيث تم توثيق حالات نقل لمسافات تجاوزت 3,000 كيلومتر في غياب ضمانات حقيقية للرضا الحر.

وفي سبتمبر، نشرت وسائل إعلام دولية ومنظمات حقوقية تقارير جديدة حول التوسع في استخدام أدوات المراقبة الرقمية المتقدمة، بما في ذلك أنظمة التتبع والذكاء الاصطناعي، لرصد السلوك الديني والثقافي للإيجور داخل الصين، فضلاً عن مراقبة أفراد من الجاليات الإيجورية في الخارج<sup>25</sup>.

وفي السياق ذاته، أعرب خبراء تابعون للأمم المتحدة خلال عام 2025 عن قلقهم إزاء ما وصفوه بتجريم التعبير الثقافي، مشيرين إلى قضايا فنانيين وأكاديميين إيجور تعرضوا للاعتقال أو الاختفاء القسري بسبب أعمال فنية أو بحثية مرتبطة بالهوية الثقافية والدينية. واعتبر هؤلاء الخبراء أن هذه الحالات تعكس نمطاً مستمراً من تقييد الحقوق الثقافية وحرية التعبير، يتجاوز الأطر الأمنية المعلنة<sup>26</sup>.

وفي ميانمار خلال عام 2025، استمر تدهور أوضاع الأقليات الدينية والعرقية في ميانمار في ظل تصاعد العنف الذي تمارسه السلطة العسكرية منذ انقلاب عام 2021. وتعرضت الأقليات الدينية، المسيحية والمسلمة، لقيود ممنهجة شملت الاستهداف الأمني، وتبرير العنف ضدهم عبر خطاب قومي يصور هذه الجماعات بوصفها تهديداً لوحدة الدولة<sup>27</sup>.

وشهد عام 2025 تصعيداً ملحوظاً في استهداف دور العبادة والتجمعات الدينية؛ إذ تم تدمير أكثر من 200 مبنى ديني منذ الانقلاب، من بينها كاتدرائية القديس باتريك ومركز القديس ميخائيل الرعوي الكاثوليكي في مدينة بانماو. كما شملت الهجمات عمليات قصف وحرق متعمد لمناطق مدنية ذات طابع ديني؛ مما أدى إلى خسائر بشرية واسعة ونزوح قسري للسكان.

كما نفذت القوات العسكرية والمليشيات الموالية لها هجمات على قرى مسلمة في إقليم ساغايونغ، أسفرت عن حرق نحو 400 منزل ومسجدين، فيما شهدت ولاية تشين ذات الأغلبية المسيحية قصف ثلاث كنائس أدى إلى مقتل ستة مدنيين، من بينهم أحد القساوسة.

وعلى الصعيد الدولي، حذرت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) في تقريرها السنوي لعام 2025 من المخاطر التي تواجه الأقليات الدينية في حال إعادتهم قسراً إلى ميانمار، خاصة مع اقتراب انتهاء وضع الحماية المؤقتة للمواطنين الميانماريين في الولايات المتحدة في 25 نوفمبر 2025<sup>28</sup>. وأكد التقرير أن البلاد شهدت نزوح أكثر من 3,5 مليون شخص خلال السنوات الأخيرة من بينهم أكثر من 90 ألف نازح في ولاية تشين، و237 ألفاً في ولاية كاشين، إضافة إلى نحو مليون لاجئ من الروهينجا<sup>29</sup>.

## 5 - تحول المقاربة الغربية في التعامل مع ملف الإخوان المسلمين:

شهد عام 2025 تحولاً واضحاً في المقاربة الغربية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، ضمن سياق أوسع لإعادة تقييم مشهد الإرهاب وتطوراته. فبعد سنوات ظل فيها التركيز منصباً على التنظيمات العنيفة مثل داعش والقاعدة وفروعهما، عادت جماعة الإخوان إلى الواجهة باعتبارها مصدراً أيديولوجياً مغذياً للتطرف العنيف، وقادر على توفير بيانات حاضنة للتجنيد والانتقال نحو الراديكالية.

ورغم غياب إجماع غربي حول تصنيف الجماعة كتنظيم إرهابي، فإن عام 2025 شهد تصعيداً غير مسبوق في القيود القانونية والسياسية، وبشكل خاص في الولايات المتحدة التي اتبعت لعقود نهج يقوم على احتواء الجماعة بدلاً من مواجهتها، انطلاقاً من قناعة بأن الإخوان كيان متشعب عالمياً يعمل عبر أطر سياسية ودعوية وخيرية يصعب تصنيفها كوحدة تنظيمية موحدة، إلا أن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في 2025 مثلت نقطة تحول؛ حيث أصبح ملف الإخوان جزءاً من الأجندة الأمنية للولايات المتحدة.

وفي نوفمبر 2025 أصدر ترامب أمراً تنفيذياً ألزم فيه وزير الخارجية «مارك روبيو» ووزير الخزانة «سكوت بيسينت» بتقديم تقرير مفصل حول تصنيف فروع الإخوان في مصر ولبنان والأردن كمنظمات إرهابية، مع اتخاذ إجراءات عملية خلال 45 يوماً، وهو ما يعني فعلياً تحويل أي دعم مالي للجماعة إلى جريمة فيدرالية. كما أعاد عضوا الكونغرس ماريو دياز-بالارت وجاريد موسكوفيتش طرح قانون تصنيف الإخوان كمنظمة إرهابية لعام 2025، الهادف إلى إدراج الجماعة العالمية على قوائم الإرهاب، وفرض تقييم سنوي لأذرعها الخارجية، وتجميد الأصول المرتبطة بها، وفرض عقوبات على أي دعم مالي أو لوجستي. ومع نهاية 2025، اتخذت ولاية تكساس خطوة بتصنيف الإخوان، بالإضافة إلى مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (CAIR)، كمنظمات إرهابية أجنبية وعابرة للحدود، مع حظر امتلاك الأراضي ومنع أي تعاملات مالية معها.

ورغم أن هذه الإجراءات تعكس تحولاً في المقاربة الأمريكية، يقوم على توسيع تعريف التهديد ليشمل ليس فقط العنف المسلح، بل أيضاً الهياكل الأيديولوجية والتنظيمات السياسية التي تشكل حواضن للتطرف، إلا أن أثرها العملي يظل محدوداً، فهذا التوجه ركز على بعض الفروع دون غيرها، وتجاهل فروعاً أخرى تُعد شريكة أو حليفة في سياقات إقليمية معينة، كما لم يتطرق إلى التنظيم الدولي الذي يمثل العقل المحرك للجماعة. ويكشف ذلك أن هذه القرارات لا تستهدف تفكيك الجماعة بصورة شاملة، ولا تحد فعلياً من نفوذها المتنامي في عدد من الدول.

وعلى المستوى الإقليمي، لا يغير القرار الكثير من الواقع، فالجماعة مصنفة إرهابية بالفعل في مصر، ومحظورة في الأردن، أما في لبنان - حيث لا تزال شرعية - فإن القرار الأمريكي يقتصر عملياً على تجميد أي أصول محتملة ومنع دخول الأعضاء للولايات المتحدة دون تأثير جوهري على حضورها المحلي. كما أن

استمرار التعامل الأمريكي مع الإخوان كشريك سياسي في بعض الحالات يدعم الاستنتاج بأن واشنطن لا تتبنى بعد سياسة شاملة تستهدف تقليص نفوذ الجماعة عالمياً.

وعلى الصعيد الأوروبي، شهدت أوروبا خلال عام 2025 تصعيداً ملحوظاً في الإجراءات الأمنية والتشريعية ضد شبكات وتنظيمات مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، في إطار تحول أوسع يركز على مكافحة ما يُعرف بـ«الإسلام السياسي»، وتجفيف مصادر التمويل، وحل الكيانات المشتبه في استخدامها كواجهات تنظيمية. وعلى الرغم من أن الجماعة لم تُصنف كمنظمة إرهابية على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل، فإن دولاً أوروبية عدة اتخذت خطوات منفردة وحاسمة ضد الجماعة.

ففي فرنسا، شكل عام 2025 نقطة تحول مركزية. فقد كُشف في مايو عن تقرير حكومي فرنسي رُفعت عنه السرية، خلص إلى أن جماعة الإخوان تتبع نهجاً مزدوجاً؛ يتمثل في واجهة علنية عبر المساجد والمدارس والجمعيات المجتمعية، مقابل بنية تنظيمية داخلية خفية تضطلع بتوجيه الخطاب الأيديولوجي، بما يهدف إلى إنشاء أنظمة إسلامية موازية داخل المجتمع الفرنسي. وبعد نحو أسبوعين من صدور التقرير، عقد مجلس الدفاع والأمن القومي الفرنسي برئاسة الرئيس إيمانويل ماكرون اجتماعاً خُصص لمناقشة نتائجه؛ حيث وجه الرئيس بالعمل على تقليص نفوذ الإخوان، وتشكيل خلية أمنية-قضائية لمتابعة الملف، إلى جانب إطلاق حملات توعية وتدريب للموظفين العموميين لمواجهة ما وُصف بالاختراق الإخواني للمؤسسات<sup>30</sup>.

وتعزز هذا التوجه في يوليو 2025، عندما قرر مجلس الدفاع الفرنسي توسيع لأحقة العقوبات لتشمل تجريد الأموال والتبرعات الموجهة إلى كيانات مرتبطة بالإخوان، في خطوة هدفت إلى تقليص تدفقات التمويل. كما وجّه الرئيس الفرنسي بالعمل على مشروع قانون لمكافحة تمويل الجماعات الانفصالية المناهضة لقيم الجمهورية، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين. وبلغ التصعيد ذروته في 4 سبتمبر 2025، حين قرر مجلس الوزراء الفرنسي حل المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية (IESH)، أحد أقدم الكيانات المرتبطة بالتنظيم الدولي للإخوان، مبرراً القرار بأن المعهد يشرعن الجهاد ويحرض على العنف<sup>31</sup>.

وفي ألمانيا، اتجهت السلطات خلال نوفمبر وديسمبر 2025 إلى تشديد المواجهة مع شبكات مرتبطة بالإخوان؛ حيث حظرت مجموعة «مسلم إنترأكتيف»، وهي منصة دعائية رقمية، تزامناً مع تنفيذ

مداهمات أمنية. كما شهدت البلاد نقاشات برلمانية متزايدة حول إمكانية حظر الجماعة ككل، إلى جانب إعداد خطة حكومية لمكافحة الإسلام السياسي. واستمر مكتب حماية الدستور في مراقبة تنظيمات وشبكات يُشتبه في ارتباطها بالإخوان، من بينها ما يُعرف بـ«الجالية المسلمة في ألمانيا»<sup>32</sup>.

أما النمسا، فبقيت الدولة الأوروبية الأكثر تقدمًا في مسار الحظر الصريح؛ إذ واصلت في 2025 تنفيذ القيود المفروضة منذ عام 2021 على رموز وأنشطة الإخوان ضمن قانون مكافحة الإرهاب. وشهد عام 2025 الكشف عن تورط شخص مرتبط بالجماعة داخل جهاز الاستخبارات الداخلية؛ مما أعاد فتح النقاش حول توسيع نطاق الحظر ليشمل منظمات إضافية. كما جرى تعزيز دور مركز توثيق الإسلام السياسي وتعديل قانون الإسلام بهدف منع التمويل الأجنبي.

وفي بريطانيا، وُضعت الجماعة في ديسمبر 2025 تحت مراجعة دقيقة لتقييم إمكانية تصنيفها كمنظمة إرهابية، في ظل مخاوف متصاعدة من نفوذها داخل الجمعيات الإسلامية.

# ثانيًا:

## التحولات التكتيكية في أدوات الإرهاب خلال 2025



المركز المصري  
لتفكير والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

## التحولات التكتيكية في أدوات الإرهاب خلال 2025

### التحول إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي:

- الانتقال من أداة مساعدة إلى عنصر بنيوي في الإرهاب
- دعم العمل اللامركزي وتقليص الحاجة للقيادة المباشرة
- تنوع مجالات الاستخدام بين الدعاية والتجنيد والتخطيط وحتى التنفيذ

### التحول العام في طبيعة الهجمات:

- الانتقال من الهجمات المعقدة إلى عمليات منخفضة التكلفة وعالية التأثير
- صعود الذئاب المنفردة والخلايا الصغيرة بدل التنظيمات الهرمية
- تراجع قابلية التنبؤ والاحتواء مع ازدياد اللامركزية

### الفضاء الرقمي كحاضنة للتطرف:

- منصات مشفرة للتنسيق ونقل التعليمات
- وسائل التواصل المفتوحة للدعاية والتحريض
- استغلال الألعاب الإلكترونية والميتافيرس للتدريب والمحاكاة

### التقنيات الناشئة:

- استخدام متزايد للطابعات ثلاثية الأبعاد لتصنيع الأسلحة
- استخدام واسع للدرونز التجارية المعدلة منخفضة التكلفة



ecsstudies  
ecss.com.eg

شهد عام 2025 تحولاً نوعياً في طبيعة الهجمات الإرهابية؛ إذ أصبحت الجماعات المتطرفة تعتمد بصورة متزايدة على تكتيكات منخفضة التكلفة وعالية الفاعلية، مستفيدة من التطورات التكنولوجية والاقتصادية العالمية. وتراجع نموذج الهجمات المعقدة واسعة النطاق -الذي ميزت منظمات مثل القاعدة وداعش خلال العقدين الماضيين- ليحل محله نمط أكثر مرونة يعتمد على الذئاب المنفردة والخلايا الصغيرة وتوظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة المتاحة للجميع؛ مما جعل التهديد أكثر انتشاراً وأصعب في التنبؤ والاحتواء.

## 1 - التقنيات الناشئة وتحول قدرات المنظمات الإرهابية:

برز في 2025 الدور المتنامي للمجتمعات الرقمية المغلقة في دفع القاصرين والشباب نحو التطرف العنيف، حتى أصبحت البيئة الأساسية للتجنيد والدفع لارتكاب الهجمات الفردية. وتشير التقديرات إلى أن الفئة العمرية بين 12 و20 عاماً شكلت أكثر من 29% من الموقوفين بتهمة الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي، مع تسجيل حالات تورط لقاصرين يبلغون 12 عاماً فقط<sup>33</sup>.

بالتوازي مع توسع المجتمعات الرقمية المتطرفة، واصلت المنظمات الإرهابية استغلال التقنيات المتقدمة، فقد حافظت منصات التواصل المشفرة على دورها كقنوات مثالية للتواصل السري ونشر التعليمات وتقويض قدرة أجهزة الأمن على التعقب، بينما ظلت وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية منصات مركزية لتوزيع الدعاية والوصول إلى جماهير واسعة، بما في ذلك مشاركة أدلة تصنيع المتفجرات والأسلحة. ولم تقف التطورات التقنية عند الاتصال والدعاية، بل امتدت إلى الألعاب الإلكترونية والميتافيرس؛ حيث استغلتها المنظمات الإرهابية والمتطرفة في التدريب ومحاكاة الهجمات في فضاءات افتراضية يصعب ضبطها<sup>34</sup>.

من جانب آخر، برزت الطباعة ثلاثية الأبعاد بوصفها إحدى التقنيات الناشئة التي تفرض مخاطر أمنية متزايدة في سياق الإرهاب والتطرف العنيف، وبالرغم من أنها طُورت بالأساس لأغراض مدنية وصناعية، فإن استخدامها امتد تدريجياً إلى مجالات أمنية حساسة، لا سيما في تمكين الأفراد والجماعات الصغيرة من تصنيع أسلحة نارية ومكونات حيوية خارج سلاسل التوريد التقليدية، بما يصعب على الأجهزة الأمنية رصدها أو ضبطها<sup>35</sup>.

تتيح هذه التكنولوجيا إنتاج أسلحة نارية كاملة أو مكونات حيوية - كأجزاء الإطلاق أو الهياكل السفلية - داخل المنازل وبتكلفة محدودة، ومن دون المرور بسلاسل التوريد التقليدية أو أنظمة التسجيل والترخيص.

وتشير التحليلات الأمنية إلى أن الغالبية الساحقة من القضايا الإرهابية المرتبطة بالأسلحة المطبوعة ثلاثيًا تعود إلى متطرفين من اليمين المتطرف، الذين يمثلون غالبية من الحوادث الموثقة عالميًا، ويعود هذا الارتباط إلى عوامل أيديولوجية، مثل التركيز على تخزين السلاح والاستعداد لسيناريوهات صراع داخلي أو ما يُسمى بالحرب العرقية، إضافة إلى العوامل القانونية، وبشكل خاص في الدول الأوروبية ذات التشريعات الصارمة المتعلقة بالأسلحة النارية؛ مما يدفع هذه الفئات إلى البحث عن بدائل منزلية منخفضة المخاطر القانونية.

في هذا السياق، عكست قضايا عام 2025 هذا الاتجاه بوضوح، ففي أغسطس 2025، أصدرت محكمة في بريطانيا حكمًا بالسجن على «أوندرج سيديلكا»، شاب يبلغ من العمر 21 عامًا، بعد ثبوت حيازته مواد دعائية يمينية متطرفة، إلى جانب أدلة رقمية لتصنيع أسلحة مطبوعة ثلاثيًا، وامتلاكه طابعة ثلاثية الأبعاد داخل منزله<sup>36</sup>.

كما أدين ثلاثة متطرفين نازيين في مايو 2025 بتخطيط هجوم إرهابي على مساجد ومعابد يهودية، بعد أن بنى رينغروز جزءًا من سلاح FGC-9 المطبوع ثلاثي الأبعاد باستخدام تعليمات محملة من الإنترنت، والتي كانت تحتاج فقط إلى بعض الأجزاء لتكتمل وتصبح قاتلة، وتم إحباط المخطط بعد تسلل ضابط سري إلى خليتهم الافتراضية على تيليجرام؛ مما يبرز كيف تسهل التطورات التكنولوجية على الخلايا المتطرفة الحصول على أدوات قتل دون الحاجة إلى أسواق سوداء تقليدية<sup>37</sup>.

في المقابل، تبقى الحالات المرتبطة باستخدام الطابعة ثلاثية الأبعاد داخل الإرهاب الجهادي محدودة ونادرة نسبيًا. ومن أبرز الأمثلة إدانة عبد الواحد عبد القادر محمد، في بريطانيا بعد ضبط وثائق رقمية لتصنيع أسلحة مطبوعة من بينها نماذج قريبة من رشاش MAC-10 إلى جانب مواد تعبر عن دعمه لتنفيذ هجمات جهادية. ويُفسر هذا الضعف النسبي في الاستخدام الجهادي بكون التنظيمات الجهادية غالبًا ما تنشط في بيئات نزاع مسلح؛ حيث يسهل الوصول إلى الأسلحة التقليدية مقارنة بالمتطرفين في الدول الغربية<sup>38</sup>.

ومما سبق، يشير اندماج هذه المجتمعات الرقمية المتطرفة بالتقنيات الناشئة إلى مشهد تهديد أكثر تعقيداً؛ حيث يمتزج العامل النفسي للشباب القابلين للتجنيد مع أدوات رقمية متطورة توسع نطاق التطرف وتعقد عمليات الرصد. ويضع هذا الواقع أجهزة الأمن ومكافحة الإرهاب أمام تحديات غير مسبوقة، تتطلب مقاربات جديدة تتجاوز النماذج التقليدية وتعتمد على فهم ديناميات الفضاءات الرقمية المتحولة والتقنيات المتقدمة التي تمنح الجماعات القدرة على التخفي، والانتشار، والتجدد المستمر<sup>39</sup>.

## 2 - انتشار الأسلحة الرخيصة وصعود العمليات منخفضة التكلفة وعالية التأثير:

شهد عام 2025 تحولاً واضحاً في طبيعة العمل الإرهابي؛ حيث انتقلت التنظيمات من الهجمات واسعة النطاق التي تتطلب بنى تنظيمية معقدة إلى نمط جديد يقوم على عمليات منخفضة التكلفة وعالية التأثير، مستندة إلى الأدوات البسيطة والتكنولوجيا متاحة للجميع، مثل الذكاء الاصطناعي، والدرونز التجارية، والتمويل الرقمي.

فقد تحول التهديد الرئيسي من الشبكات الإرهابية التقليدية -رغم استمرار وجود نحو 3,000 اسم في قاعدة بيانات الإرهاب- إلى الفاعلين المنفردين والخلايا الصغيرة التي يصعب التنبؤ بها أو اعتراضها، وهو ما يجعل البيانات الحضرية أكثر عرضة لهجمات فردية ذات أثر نفسي وإعلامي كبير بموارد محدودة للغاية؛ ويُرجع ذلك إلى تبني التنظيمات المتطرفة نموذج المنفعة القصوى بأقل تكلفة، عبر استخدام أدوات متاحة في السوق المفتوحة مثل السكاكين والسيارات والمواد الكيميائية والدرونز الرخيصة.

وفي هذا السياق، برزت الطائرات المسيرة التجارية المعدلة كإحدى أهم أدوات الهجمات منخفضة التكلفة في 2025؛ إذ يمكن شراؤها عبر الإنترنت وإضافة كاميرات أو متفجرات بسيطة لتُستخدم في الاستطلاع أو التفجير عن بُعد؛ الأمر الذي يسمح بتنفيذ هجمات دقيقة دون تعريض المنفذين للخطر المباشر<sup>40</sup>.

وقد توسع استخدام المُسيرات التجارية منخفضة التكلفة داخل مناطق الصراع، سواء في مهام الاستطلاع أو في تنفيذ عمليات تفجير دقيقة، بعد إدخال تعديلات بسيطة لا تتجاوز كلفتها 500 دولار. وهو ما أسهم في خلق بيئة تهديد جديدة، يُمكن فيها تنفيذ هجمات عالية التأثير بتكلفة محدودة وبقدرة فردية؛ مما يعزز اتجاه اللا مركزية في الإرهاب ويضع تحديات إضافية أمام منظومات الرقابة والتتبع الدولية<sup>41</sup>.

ومن أبرز الأمثلة على هذا التوسع في استخدام المسيرات؛ مما حدث في الصومال في 15 فبراير 2025؛ حيث أسقطت قوات الجيش الوطني الصومالي طائرتي استطلاع بدون طيار تديرهما حركة الشباب في منطقة جليجادود؛ مما يشير إلى الاستخدام المستمر للطائرات بدون طيار لمراقبة المواقع العسكرية والتخطيط للكماندو<sup>42</sup>.

كما كشفت وسائل الإعلام صورًا لطائرات دون طيار تستخدمها الجماعات الإرهابية لضرب مواقع القوات المسلحة في بوركينافاسو. ووفقًا للصور، فإن الطائرات المسيرة هي نماذج تجارية تم تعديلها لإسقاط عبوات ناسفة محلية الصنع متنوعة<sup>43</sup>.

وفي السياق نفسه، ارتفع استخدام العبوات الناسفة البدائية (IEDs) المصنوعة من مواد متوفرة مثل الأسمدة والوقود المنزلي، خاصة في الساحل الأفريقي، وتعد بوركينافاسو من بين الدول الأكثر تضررًا؛ فقد تم تسجيل 307 حوادث عبوات ناسفة مرتجلة بين أبريل 2024 ومارس 2025، من بينها 127 حادثة في الربع الأول من عام 2025 وحده، وقد أسفرت هذه الهجمات عن وفاة 70 مدنيًا وأصابة 46 آخرين<sup>44</sup>.

أما في أوروبا، فقد شكلت الهجمات بالأسلحة البيضاء نحو 25% من الحوادث الإرهابية خلال 2025، وهي عمليات تستمد خطورتها من سهولة تنفيذها وغياب التكلفة تقريبًا وعدم الحاجة لأي تخطيط معقد. وقد أسهم انتشار الدعاية المتطرفة عبر منصات مثل تيليجرام، وخوارزميات المحتوى التي تعزز المواد التحريضية، في توسيع نطاق هذا النوع من العمليات، خصوصًا مع تركيز المنفذين على الأهداف الرمزية والساحات العامة لضمان أكبر أثر إعلامي ممكن.

### 3 - التحول نحو تقنيات الذكاء الاصطناعي:

منذ ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي، لجأت المنظمات الإرهابية -كعاداتها- إلى التكيف مع التطورات التكنولوجية وتوظيفها لخدمة أهدافها المختلفة. غير أن عام 2025 مثل نقطة تحول نوعية في هذا المسار، فلم تعد هذه التقنيات مجرد أدوات مساعدة، خاصة في المجال الدعائي، بل تحولت إلى عنصر جوهري أسهم في تقليص الاعتماد على البنية التنظيمية المركزية خاصة في ظل تصاعد الضغوط الأمنية والاستخباراتية المفروضة عليها، وتحول غالبية هذه المنظمات نحو أنماط عمل لامركزية، وبالتالي أتاح الذكاء الاصطناعي للتنظيمات، والخلايا الصغيرة، وحتى الفاعلين المنفردين، تنفيذ أدوار كانت تتطلب

سابقاً شبكات لوجستية وتنظيمية معقدة، لتصبح تقنيات الذكاء الاصطناعي بديلاً جزئياً عن القيادة المباشرة وآليات التنسيق التقليدية.

وبدأت المنظمات الإرهابية في توظيفه في مختلف الأنشطة بداية من الدعاية والتجنيد، ومروراً بالتخطيط والتنسيق، ووصولاً بتنفيذ الأعمال الإرهابية. ففي عمليات الدعاية والتجنيد، استعاضت هذه المنظمات عن الإنتاج الدعائي التقليدي باستخدام أدوات توليد النصوص والصور والفيديو، بما أتاح لها إنتاج محتوى دعائي كثيف (بوستات أو فيديوهات)، متعددة اللغات، ومُصممة وفقاً للجمهور المستهدف؛ فأصبح من الممكن إنتاج رسائل تحريضية مخصصة للشباب، أو النساء، أو الأقليات، مع تكييف اللغة العاطفية والدينية تبعاً للسياق الاجتماعي والثقافي والسياسي للجمهور. هذا التحول يعكس انتقال التجنيد من نموذج جماهيري عام إلى تجنيد دقيق قائم على الاستهداف النفسي والرمزي، وهو ما يزيد من فاعلية الخطاب ويُصعب مهمة الرصد والمكافحة<sup>45</sup>.

ولم يقتصر هذا التحول على المنظمات الإرهابية ذاتها، بل امتد ليشمل المتعاطفين مع أفكارها والداعمين غير المنخرطين تنظيمياً. ففي سبتمبر 2025، أصدر أحد الداعمين لتنظيم لداعش مقطع فيديو دعائياً للتنظيم مولد باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وقد دعا هذا الشاب لإنشاء ما سماه «مجتمع تطبيق داعش»، في إشارة إلى استثمار الفضاء الرقمي وأدواته لتسهيل تطوير استخدام هذه التقنيات للدعاية للتنظيم<sup>46</sup>.

أما في مرحلة التخطيط، لم يُستخدم الذكاء الاصطناعي بوصفه بديلاً للأعضاء المخططين، بل كوسيط معرفي يُسرع عملية التفكير ويُقلص الفجوة بين النية والتنفيذ. وتشير تقارير أمنية متخصصة إلى أن بعض الإرهابيين خلال عام 2025 استعانوا بأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحليل سيناريوهات الهجوم المحتملة، وتقدير مستويات المخاطر، والمفاضلة بين التوقيت أو الموقع الأنسب. ومن أبرز الوقائع الدالة على ذلك ما حدث في يناير 2025، فقد شهدت مدينة لاس فيجاس حادثة تفجير شاحنة من طراز «تسلا» أمام فندق ترامب، في واقعة أُشير إلى ارتباطها باستخدام أدوات ذكاء اصطناعي في مرحلة التخطيط<sup>47</sup>.

وفي مرحلة التنفيذ، يبرز استخدام الأجهزة القابلة للارتداء المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل النظارات الذكية، بوصفه تطوراً لافتاً في أنماط العمل الإرهابي. فقد أتاحت هذه الأدوات قدرة على جمع معلومات لحظية عن البيئة المحيطة وتحليلها أثناء الحركة، ويُعد هجوم شارع بوربون في مدينة نيواورلينز المثال الأبرز على هذا النمط؛ إذ استخدم منفذ الهجوم، الذي أسفر عن مقتل 14 شخصاً، نظارات ذكية مدعومة بالذكاء الاصطناعي من طراز ميتا<sup>48</sup> في مرحلتي التخطيط والتنفيذ. وتُعد هذه النظارات جزءاً من توجه أوسع نحو تحويل التكنولوجيا القابلة للارتداء، والخالية من استخدام اليدين، إلى منصات حوسبة متقدمة؛ حيث تتيح التقاط الصور واستخدام الذكاء الاصطناعي للإجابة عن استفسارات المستخدم المتعلقة بمحيطه المباشر. تعكس هذه التطورات بداية دمج الذكاء الاصطناعي في البيئة الإدراكية للفاعل الإرهابي، بما يدعم اتخاذ القرار اللحظي أثناء التنفيذ.

وبالتالي، تُظهر تطورات استخدام التنظيمات الإرهابية لأدوات الذكاء الاصطناعي أنها لم تستبدل -حتى الآن- الأنماط والأدوات التقليدية للإرهاب بصورة كاملة، لكنها تحولت إلى أدوات حيوية تُسهم في تعظيم كفاءة هذه الأنماط وتسريعها، مع تقليل الاعتماد على الهياكل التنظيمية المركزية. فقد أصبح الذكاء الاصطناعي أداة تتيح للتنظيمات والفاعلين المنفردين تجاوز كثير من القيود الأمنية التقليدية المرتبطة بالتخطيط والتجنيد والتنفيذ.

ولعل أخطر تطورات عام 2025 يتمثل في استخدام الذكاء الاصطناعي كوسيط غير مباشر بين التنظيمات الإرهابية والفاعلين المنفردين (lone wolf)؛ إذ يتيح الاعتماد على أدوات عامة ومفتوحة للأفراد المتأثرين بالدعاية الإرهابية المتطرفة، بالإضافة إلى الوصول إلى إرشادات وأفكار تكتيكية دون تواصل تنظيمي صريح. ويؤدي ذلك إلى تقليص مخاطر الاختراق الأمني، ومنح التنظيمات هامش حرية ومرونة أوسع، بما يفرض على سياسات مكافحة الإرهاب تحديات غير مسبوقة تتعلق بالقدرة على التعامل مع بيئة رقمية ذكية قادرة على إعادة إنتاج التهديد بأقل عدد من الأفراد وأعلى درجات المرونة والتكيف.

# ثالثاً:

## تحولات مصادر تمويل الإرهاب



### تحولات مصادر تمويل الإرهاب عام 2025

#### التمويل الرقمي

- توسع في استخدام العملات المشفرة والمحافظ الإلكترونية الغير مستضافة

#### أبرزها:

- البيتكوين (BTC) - الإيثريوم (ETH) - المونيرو (XMR)
- الاعتماد المتزايد على العملات المستقرة، وأبرزها التيثر (USDT)



#### أبرز الاتجاهات

- الانتقال من التمويل التقليدي إلى شبكات مالية رقمية معقدة
- استغلال الثغرات التنظيمية وضعف التنسيق الدولي
- الاعتماد على السرعة واللامركزية لتجاوز الرقابة

#### التمويل المرتبط بالجرائم المنظمة

- تدر أنشطة مثل التهريب، والاتجار بالبشر، وفرض الإتاوات ملايين الدولارات سنوياً
- يتجلى هذا النموذج في القارة الأفريقية، وخاصة في منطقة الساحل

#### السيطرة على الموارد الطبيعية كمصدر للتمويل

- السيطرة على مناجم الذهب
- فرض ضرائب على التعدين غير الرسمي

تواصل الجماعات الإرهابية تطوير أساليب جديدة لجمع الأموال ونقلها وتخزينها وإنفاقها، مستغلة الثغرات القائمة في البنية التحتية المالية، وعدم التوافق التنظيمي بين الدول، إلى جانب الطفرات المتسارعة في الابتكار التكنولوجي. وعلى الرغم من استمرار استخدام القنوات التقليدية، مثل التعامل النقدي، ونظم الحوالة غير الرسمية، وإساءة استغلال المنظمات غير الربحية، فإن التوسع في الأدوات والمنصات الرقمية أتاح لهذه الجماعات نطاقًا أوسع وأكثر تعقيدًا من تقنيات التمويل.

وقد أسهمت التطورات المرتبطة بالأصول الافتراضية، ومنصات التمويل الجماعي، وأنظمة المدفوعات الفورية، والألعاب عبر الإنترنت، في إدخال آليات جديدة لنقل القيمة المالية. وتعمل هذه الآليات بسرعات عالية، ومن خلال أنظمة غالبًا ما تتجاوز الأطر التنظيمية والامتثالية القائمة، وهو ما يضعف قدرة السلطات العامة والمؤسسات المالية على رصد ومعالجة تمويل الإرهاب بفاعلية<sup>49</sup>. ومن أبرز هذه التطورات ما يلي:

## 1 - التمويل المرتبط بالجرائم المنظمة:

أصبح التكامل بين الإرهاب والجريمة المنظمة أحد الأعمدة الرئيسية لتمويل التنظيمات الإرهابية؛ حيث تدر أنشطة مثل التهريب، والاتجار بالبشر، وفرض الإتاوات، وتوفير الحماية لتجارة السلع غير القانونية ملايين الدولارات سنويًا. ويتجلى هذا النموذج بشكل خاص في القارة الأفريقية، وفي منطقة الساحل بشكل خاص؛ حيث تعتمد الجماعات المسلحة على فرض الضرائب على شبكات تهريب المخدرات، وتوفير الحماية لها مقابل رسوم ثابتة، رغم عدم انخراطها المباشر في إنتاج المخدرات. كما ظلت عمليات الاختطاف مقابل الفدية مصدرًا مهمًا للتمويل، وإن شهدت انخفاضًا حادًا بنسبة 94% خلال عام 2024 نتيجة تشديد الضغوط الأمنية على شبكات الاختطاف في غرب أفريقيا<sup>50</sup>.

## 2 - السيطرة على الموارد الطبيعية كمصدر تمويل مباشر:

سعت التنظيمات الإرهابية إلى السيطرة على الموارد الطبيعية، وعلى رأسها مناجم الذهب في بورкина فاسو ومالي والنيجر، لما توفره من مصادر تمويل مباشرة وسريعة. وقد دفعت هذه الظاهرة السلطات

في بوركينا فاسو إلى إغلاق عدد من مواقع التعدين في يوليو 2022 للحد من وصول الجماعات المسلحة إلى هذه الموارد. إلا أن استمرار تراجع سيطرة الدولة على بعض المناطق، خاصة في الشمال، أتاح لهذه الجماعات إدارة سلاسل إمداد الذهب وفرض الضرائب على العمال والشركات المحلية.

وبحلول عام 2025، أصبحت هذه الأنشطة غير المشروعة تغطي جزءًا كبيرًا من الاحتياجات المالية للتنظيمات الإرهابية؛ مما أسهم في إطالة أمد الصراعات وتعميق الهشاشة الأمنية في منطقة الساحل ونيجيريا. وتشكل هذه الاقتصادات الموازية، بما ترتبط به من شبكات تهريب وغسل أموال، بيئة مثالية لازدهار التنظيمات الإرهابية واستدامة نشاطها.

### 3 - التمويل الرقمي والعملات الافتراضية:

شهد عام 2025 توسعًا ملحوظًا في اعتماد التنظيمات الإرهابية على العملات الرقمية كأداة مركزية للتمويل، مستفيدة من طبيعتها اللامركزية وصعوبة تعقبها مقارنة بالأنظمة المصرفية التقليدية. ومع تشديد الرقابة على منصات التداول الكبرى، لجأت هذه التنظيمات إلى استخدام المحافظ غير المستضافة (Unhosted Wallets)، ومنصات التداول اللامركزية (DEX)، إضافة إلى الاعتماد المتزايد على العملات المستقرة، وعلى رأسها التيثر (USDT)؛ نظرًا لاستقرار قيمتها<sup>51</sup>.

وأصبحت الأصول الافتراضية أكثر حضورًا في مبادرات تمويل الإرهاب؛ حيث استخدمت تنظيمات إرهابية عملات مثل البيتكوين (BTC)، والإيثريوم (ETH)، والمونيرو (XMR)، إلى جانب العملات المستقرة، في جمع الأموال وتخزينها ونقلها. وتجذب هذه الأدوات المستخدمين، ومن بينهم الممولون الإرهابيون، لما توفره من سرعة في المعاملات، وإدراك أعلى للخصوصية، وسهولة الوصول، خصوصًا في المناطق التي تعاني من انهيار العملات المحلية أو ضعف الأنظمة المصرفية. وعلى سبيل المثال، اكتسبت عملة التيثر، خاصة على شبكة "ترون" (Tron)، شعبية متزايدة بين المتبرعين في بعض الولايات القضائية التي تواجه قيودًا مصرفية حادة<sup>52</sup>.

صورة توضح دعوة داعش خراسان لداعميها بالتبرع باستخدام عملة المونيرو (XMR) الافتراضية

PLEASE DONATE FOR WAGING  
**JIHAD** *with*  
**WEALTH**

**ALLAH SAID:**

"O believers! Shall I guide you to an exchange that will save you from a painful punishment? It is to have faith in Allah and His Messenger, and strive in the cause of Allah with your wealth and your lives. That is best for you, if only you knew." [As-Saff, 10-11]

Please donate with safe cryptocurrency Monero (XMR) for waging jihad with wealth and financing those who are waging the same with their lives.

**M** Monero (XMR)

ويعكس هذا التحول الرقمي أن التنظيمات الإرهابية لم تعد تعتمد على هياكل مالية ثابتة، بل على بنية مالية موزعة عابرة للحدود يصعب تفكيكها دون تعاون دولي واسع، وربط مستمر بين شركات البلوكتشين ووحدات الاستخبارات المالية والمنصات الرقمية.

## 4 - التمويل العابر للحدود وضعف الاستجابة الدولية:

تعكس العمليات الأمنية الدولية حجم وتعقيد هذه التدفقات المالية؛ حيث كشفت عملية «كاتاليسست» المشتركة بين الإنتربول والأفريبول - (خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2025، بمشاركة 6 دول أفريقية، (أنجولا، والكاميرون، وكينيا، وناميبيا، ونيجيريا، وجنوب السودان). وأسفرت عن القبض على 83 شخصًا مرتبطين بتمويل الإرهاب-: عن تدفقات مالية تُقدر بنحو 260 مليون دولار بعملات نقدية وتقليدية يُشتبه في ارتباطها بأنشطة إرهابية، مع مصادرة نحو 600 ألف دولار خلال التحقيقات الأولية<sup>53</sup>.

وفي هذا السياق، أظهر تقرير مجموعة العمل المالي (FATF) لعام 2025 أن نحو 69% من الدول الخاضعة للتقييم تعاني من ثغرات كبيرة أو بنيوية في قدرتها على التحقيق في قضايا تمويل الإرهاب ومقاومة المتورطين فيها، بما يشير إلى فجوة واضحة بين تطور أساليب التمويل الإرهابي وقدرات الدول على مواجهتها<sup>54</sup>.

وبصورة عامة، يعكس تمويل الإرهاب في عام 2025 انتقال التنظيمات الإرهابية تدريجيًا نحو نماذج تمويل لا مركزية تعتمد على الاقتصادات غير المشروعة والأدوات الرقمية الحديثة، كبديل عن مصادر الدعم الخارجي أو شبكات التبرعات التقليدية. ويعكس هذا التحول قدرة هذه التنظيمات على التكيف مع القيود الدولية المشددة، وتطوير آليات مالية مرنة يصعب تتبعها، حتى من قبل أجهزة الاستخبارات المتقدمة.

ختامًا، لا يعكس مشهد الإرهاب في عام 2025 مجرد تصاعد أو تراجع كمي في معدلات العنف، بقدر ما يكشف عن تحول في طبيعة الفاعل الإرهابي نفسه؛ حيث لم تعد التنظيمات الإرهابية كيانات مركزية قابلة للتدمير أو الاستنزاف عبر الضربات العسكرية المباشرة، وإنما أصبحت شبكات تعتمد على اللا مركزية، والمرونة، وتفويض الفعل العنيف للأفراد والخلايا الصغيرة.

كما يعكس هذا المشهد، قدرة التنظيمات الإرهابية على التكيف مع التطورات المتسارعة في البيئة الخارجية، فأظهرت قدرة على إعادة إنتاج نفسها داخل بيئات مختلفة. ويُظهر هذا التحول أن الضغوط الأمنية والعسكرية، رغم نجاحها النسبي في إضعاف البنى التنظيمية المركزية، لم تؤد إلى تفكيك كامل للتنظيمات، بل دفعتها لتبني أنماط أكثر مرونة.

تشير المعطيات السابقة، إلى أن نمط الإرهاب منخفض الكلفة، القائم على الهجمات الفردية والخلايا الصغيرة، مرشح لأن يصبح النمط السائد خلال السنوات المقبلة وخاصة في الغرب. ويعود ذلك إلى عدة عوامل؛ أبرزها: التكيف مع اشتداد العمليات الأمنية والاستخباراتية لرصد التنظيمات الكبرى أو المركزية التقليدية، بالإضافة إلى انخفاض متطلبات التخطيط والتمويل، وتراجع الحاجة إلى التواصل التنظيمي المباشر، فضلاً عن صعوبة الرصد المبكر لهذا النمط مقارنة بالعمليات المعقدة واسعة النطاق.

من جانب آخر، يعكس تقييم المشهد الإرهابي 2025، أن التنظيمات الإرهابية لم تعد تسعى إلى السيطرة الإقليمية كما حدث في مراحل سابقة - في حالة تنظيم داعش -، بل أصبحت تركز على إحداث تأثير نفسي وإعلامي يحقق إرباكاً للمجتمعات واستنزافاً لقدراتها الأمنية، ويحافظ لها على البقاء والاستمرارية.

ويكشف تحول مركز الثقل الإرهابي إلى القارة الأفريقية، أن الظاهرة لم تعد مرتبطة ضرورةً بالأيدولوجيا فقط، وإنما أصبحت مرتبطة بسياقات الهشاشة الأمنية، وانهيار منظومات الحكم، وتفكك الدول.

كما تشير النتائج إلى تآكل الحدود الفاصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف الرقمي؛ فلم يعد الفعل الإرهابي نشاطاً معزولاً أو قابلاً للتصنيف التقليدي، بل أصبح يتقاطع مع شبكات الجريمة المنظمة والاقتصاد غير المشروع، ويطوع الفضاء الرقمي لخدمة أهدافه؛ وهو الأمر الذي يُعقد من قدرة القوى الأمنية من رصده وتعقبه؛ مما يفرض الحاجة إلى مقاربات أكثر شمولاً وتكاملاً ومرونة في التعامل مع الظاهرة التي تزداد تعقيداً.

1. Global Terrorism Index, <https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/202503/Global-Terrorism-Index-2025.pdf>
2. Nandika Chatterjee, A Timeline of Rising Antisemitism in Australia Since the Gaza War, time, Dec 14, 2025, <https://time.com/7340731/anti-semitism-australia-bondi-attack/>
3. Lone Wolf and Youth Terrorism, Institute for Economics & Peace, <https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/202503/Lone-Wolf-and-Youth-Terrorism.pdf>
4. EDITH M. LEDERER, instability in Africa and Syria, UN experts say, apnews, August 21, 2025, <https://apnews.com/article/un-islamic-state-africa-syria-7dd21baac2e0b0ac5c2c51595f561b24>
5. التطرف الرقمي كظاهرة متصاعدة في أوروبا، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ECCI، سبتمبر 2025، <https://www.europarabct.com/%D8%A7%D9%8A-%D9%85%D9%82%D9%84%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%8A7%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%8B1%D8%A9-%D9%8A8>
6. David Doukhan, The Rise and Flourishing of Armed Groups and Terrorist Movements in the Sahel, International Institute for Counter-Terrorism (ICT), September 28, 2025, <https://ict.org.il/the-rise-and-flourishing-of-armed-groups-and-terrorist-movements-in-the-sahel/>
7. Arun Iyer, The Islamic State in 2025: an Evolving Threat Facing a Waning Global Response, The International Centre for Counter-Terrorism (ICCT), 2025, <https://icct.nl/publication/islamic-state-2025-evolving-threat-facing-waning-global-response>
8. Dalia Ghanem, Why Jihadist Groups Never Really Die, The Middle East Council on Global Affairs, 2024, [https://mecouncil.org/blog\\_posts/why-jihadist-groups-never-really-die/](https://mecouncil.org/blog_posts/why-jihadist-groups-never-really-die/)
9. Julian Jacobsen, Digital Communities as Enablers of Terrorism: The Involvement of Online Decentralized Communities as Promoters of Lone-actor Terrorism in Europe, North Atlantic Policy Forum, 2025, <https://www.napforum.org/policy-briefs/digital-communities-as-enablers-of-terrorism-the-involvement-of-online-decentralized-communities-as-promoters-of-lone-actor-terrorism-in-europe>
10. The Global Terrorism Index 2025, op.cit.
11. حمدي عبد الرحمن حسن، معارك منسية: صعود خلافة داعش في بحيرة داعش، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2025، <https://acpss.ahram.org.eg/News/21486.aspx>
12. تفاقم خطر «ولاية غرب إفريقيا» في حوض بحيرة تشاد: المحفزات والارتدادات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2025، <https://www.ecssr.ae/ar/202036/research-products/reports/2>
13. رانيا حسين خفاجة، الإرهاب في الجنوب الأفريقي: مصادر التهديد وآليات المواجهة (موزمبيق نموذجًا)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2024، <https://acpss.ahram.org.eg/News/21265.aspx>
14. Adrian Shtuni, The Islamic State in 2025: an Evolving Threat Facing a Waning Global Response, The International Centre for Counter-Terrorism (ICCT), 2025, <https://icct.nl/publication/islamic-state-2025-evolving-threat-facing-waning-global-response>
15. JNIM in the Sahel: Recent Developments and Area of Influence, The West African conflict analysis website, 2025, <https://westafricamaps.com/en/analysis/jnim-in-the-sahel-recent-developments-and-area-of-influence>
16. Sub-Saharan Africa Remains an Epicenter of Violent Jihadist Terrorism, The Soufan Center, 2025, <https://thesoufancenter.org/intelbrief-2025-may-1/>
17. Sahel region hardest-hit by terrorism worldwide, africanews, 2025, <https://www.africanews.com/202523/06/sahel-region-hardest-hit-by-terrorism-worldwide-says-global-terrorism-index-2025/>
18. Nauval El Ghifari, modern diplomacy, 2025, <https://moderndiplomacy.eu/202530/09/why-has-africa-become-the-epicentre-of-terrorism-and-why-should-southeast-asia-care/>
19. آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 337 | الضفة الغربية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 06 نوفمبر 2025، <https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-337-west-bank>



